

Distr.
GENERAL

S/1997/642
13 August 1997

مجلس الأمن



ORIGINAL: ARABIC

رسالة مؤرخة ١٣ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة إلى
الأمين العام من القائم بالأعمال المؤقت في
البعثة الدائمة للعراق لدى الأمم المتحدة

بناءً على توجيهات من حكومتي أود أن أنقل برفقته رسالة السيد محمد سعيد الصحاف وزير خارجية جمهورية العراق الموجهة إليكم بتاريخ ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ بشأن محاولات الإدارة الأمريكية المستمرة تشويه سمعة العراق بهدف إطالة أمد الحصار المفروض عليه منذ سبع سنوات.

سأغدو ممتنا لو تفضلتم بتأمين توزيع هذه الرسالة ومرفقها رسالة السيد وزير خارجية جمهورية العراق ضمن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سعيد حميد حسن
القائم بالأعمال المؤقت

المرفق

رسالة مؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٩٧ موجهة من وزير خارجية العراق إلى الأمين العام

أود أن ألفت أنظاركم إلى محاولات الإدارة الأمريكية المستمرة لتشويه سمعة العراق واختلاق الحوادث للدعاء بأن العراق يخرق متطلبات قرارات مجلس الأمن. إن الغرض وراء هذه المحاولات الأمريكية هو إطالة أمد الحصار المفروض على العراق منذ سبع سنوات.

فقد ورد في رسالة الرئيس الأمريكي كلنتون إلى الكونغرس في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن ما يسميه بـ (حالة الطوارئ الوطنية التي تتعلق بالعراق) وفي الفقرة ٣ من تلك الرسالة مزاعم تدعى أن العراق سعى للحصول على قوالب الزركونيوم من الولايات المتحدة الأمريكية انتهاكا لقانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وتعليمات العقوبات المفروضة على العراق. وأقتبس هنا فقرة من رسالة الرئيس الأمريكي:

"وفي ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥ وجه الاتهام ضد ثلاثة مواطنين أمريكيين في القطاع الشرقي لنيويورك في قضايا تخص محاولة تصدير وشحن قوالب الزركونيوم إلى العراق انتهاكا لقانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وتعليمات العقوبات المفروضة على العراق. لقد كان الاستخدام المقصود لتلك المشتريات هو تصنيع أكساء لمواد مشعة لغرض استخدامها في المفاعلات النووية. وكانت تلك القضية تتويجا لعملية سرية ناجحة قام بها وكلاء من دائرة خدمات الجمارك الأمريكية في نيويورك وبالتعاون مع دائرة السيطرة على الموجودات الأجنبية ودائرة المدعي العام للقطاع الشرقي لمدينة نيويورك. وفي ٦ شباط/فبراير ١٩٩٧ اعتبر أحد المتهمين مذنبا بعشرة تهم جنائية بضمنها محاولة خرق العقوبات المفروضة على العراق وقانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية وأن محاكمة بقية المتهمين ما تزال جارية".

ولبيان الحقائق التي تفند المزاعم التي وردت في رسالة الرئيس الأمريكي إلى الكونغرس، أود أن أشير إلى ما نشرته وسائل إعلام أمريكية وغير أمريكية ومنها صحيفة نيويورك تايمز بتاريخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ بأن عملاء للحكومة الأمريكية انتحلوا صفة موظفين في وزارة الخارجية العراقية للإيقاع بثلاثة متهمين بالاتجار بالسلاح حاولوا تصدير ٧ أطنان من مادة الزركونيوم خرقا للعقوبات المفروضة على العراق من قبل الأمم المتحدة. فقد ذكرت النيويورك تايمز ما نصه:

"ذكر موظفون اتحاديون يوم أمس أن ثلاثة رجال من منطقتي كوينز ولونغ آيلاند قاموا بالتواطؤ مع جنرال روسي لتهريب حوالي ثمانية أطنان من مادة تستخدم في المفاعلات النووية وذلك من مستودع عسكري في أوكرانيا ثم خزنوا المادة في مخزن في منطقة كوينز وأشاعوا بأنهم سوف يبيعونها إلى من يقدم أعلى الأسعار. وقد أُلقي القبض على الرجال بعد عملية سرية استغرقت سنة كاملة قدم فيها وكلاء الجمارك الأمريكية أنفسهم كموظفين من وزارة الخارجية العراقية وكتجار أسلحة أوربيين يخططون لشراء الزركونيوم، وهي مادة غير مشعة تفيد في الانشطار النووي. واتهم الأشخاص المذكورون بمحاولة تصدير الزركونيوم بصورة غير مشروعة إلى العراق انتهاكا لعقوبات الأمم المتحدة المفروضة على العراق المعززة بالقانون الأمريكي والتي يمنع كل أنواع المتاجرة مع العراق عدا المواد الإنسانية..".

صاحب السيادة

إن هذه الإساءة المتعمدة لسمعة العراق والتي يستشهد بها الرئيس الأمريكي ويعتمد عليها في رسالة إلى الكونغرس تؤكد أسلوب التضليل وتشويه الحقائق الذي تتبعه الإدارة الأمريكية ضد العراق من أجل إدامة الحصار الجائر المفروض عليه.

ومن المناسب أن نتساءل هنا: إذا كانت هذه هي حقيقة النهج الأمريكي ضد العراق والذي يبلغ حد قيام رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بالمشاركة فيه من خلال رسائل يوجهها إلى الكونغرس الأمريكي .. فيا ترى كم هو عدد المرات، خلال السنوات السبع الماضية، التي قامت فيها الإدارة الأمريكية بفرقة المزاعم والأكاذيب وقدمتها إلى مجلس الأمن وغيره لتفجير أزمات مفتعلة ضد العراق؟ بدون شك أنها مرات كثيرة جدا!!

لقد نبه العراق عشرات وعشرات المرات إلى هذه الحقيقة التي وضحت بدرجة لا مثيل لها في هذه الحالة. فالرئيس الأمريكي نفسه وبرسالة منه إلى الكونغرس الأمريكي يروي قصة مزيفة غرضها إلصاق تهمة بالعراق ليبرر استمرار فرض الحصار عليه، في الوقت الذي لا يعني فيه الأمر سوى دسياسة أبطالها موظفون حكوميون أمريكيون ينتحلون صفة موظفين في وزارة الخارجية العراقية، ومع ذلك يقول الرئيس الأمريكي في رسالته أنها (عملية سرية ناجحة) دون مراعاة إلى أن ذلك يشكل غشا للكونغرس الأمريكي، وخداعا للرأي العام الأمريكي.

واسمحوا لي أنؤكد مجددا أن العراق في الوقت الذي ينفي أية صلة أو علاقة بالمزاعم والادعاءات الباطلة التي وردت في رسالة الرئيس الأمريكي كلنتون، يلقي بالمسؤولية على عاتق الإدارة الأمريكية. لأنها تنتهج هذه السياسة لتشويه سمعة العراق والتشكيك بإنجازه لمتطلبات قرارات مجلس الأمن خصوصا فيما يتعلق بالأسلحة المحظورة وفقا للقسم (جيم) من القرار ٦٨٧.

أرجو من سيادتكم توزيع هذه الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد سعيد الصحاف
وزير خارجية جمهورية العراق
